

رئيس مجلس الوزراء أمام الفلاحين: كلفة ليتر المازوت ١٠٠٠ ليرة ونبيعه بـ ١٨٠ ليرة للمزارع و ٩٠ بالمئة من المازوت الزراعي تم تأمينها

هناك غائم

أكد المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء ضرورة الابتعاد عن الإنكسالية في العمل وأن القطاع الزراعي هو الأساس للاقتصاد وهو محرك الصناعة والتجارة، لافتاً إلى أن الإرباب حولنا إلى دولة تستورد القمح بعد أن كان لدينا اكتفاء كامل من المحصول.

وأشار عرنوس خلال ترؤسه أعمال مجلس الاتحاد العام للفلاحين مع الفريق الحكومي إلى ضرورة الاعتماد على مبادىء الشراكة في العمل الزراعي بعد أن حولتنا الحرب الظالمة إلى دولة مستوردة وهذا يظهر الحمل الكبير على الدولة ومع ذلك تعمل الحكومة جاهدة على تأمين طلبات الفلاحين من مادة المحروقات والأسمدة والجرارات الزراعية حيث تم تأمين ما يزيد على ٩٠ بالمئة من المازوت الزراعي بغرض الاستمرار بالزراعة والإنتاج وهذه الإجراءات يجب أن تعزز من خلال زيادة المساحات المزروعة وتسويق الإنتاج إلى مراكز الدولة، مشيراً إلى أن لتر المازوت الزراعي يكلف الدولة أكثر من ١٠٠٠ ليرة سورية ويبيع بـ ١٨٠ ليرة سورية للفلاح كما يتم تقاضي ٧ آلاف ليرة عن ربي الهكتار الواحد من مشاريع الري الحكومي في حين تصل التكلفة إلى أكثر من ١٠٠ ألف ليرة. وأضاف إن المجموعات الإرهابية عملت على تدمير كل مقومات الاقتصاد السوري ومن بينها القطاع الزراعي ومحطات الضخ وتدمير المنشآت الزراعية استغلنا إعادة الكثير من المنشآت الزراعية وإصلاح محطات الضخ وإعادة مياه الري لحقول الفلاحين. وأضاف عرنوس إن التوجهات العليا من سيد الوطن تؤكد دعم القطاع الزراعي وتأمين متطلباته وجعل ذلك أولوية في المرحلة الحالية لافتاً إلى أن الفلاح شريك الحكومة في تسعير المنتج. وأضاف عرنوس تم تخریب مشاريع القطاع الزراعي عن قصد حتى لا يعود القطاع



عرنوس لوزير الصناعة: شد عزمك لإعادة

معمل الجارات

وزير المالية: ١٧ ملياراً حجم الإعفاءات استفاد منها ٦٢ ألف فلاح

مطلب الفلاحين في المحافظات تتمثل بضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج والمحروقات وغيرها من الصعوبات التي تواجه سير العمل في الإحصادات مؤكدين ضرورة تأمين النقص بمستلزمات الإنتاج مع تقديم الضمانات للمصرف الزراعي والسماد والمحروقات، زيادة كمية المقتن الطلفي لمنع استغلال التجار لهذا الأمر، إعفاء الجارات من الرسوم المتركمة عليها، الاهتمام بالتحول العربي، مساعدة مربي النحل، والعمل على توفير الأدوية الزراعية البيطرية في الوحدات الإرشادية لتفادي تلف المزروعات، تسييد الطرق الزراعية، الإسراع بتعويض الفلاحين المتضررين من

صندوق تعويض آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، الدعم بالتركسات الزراعية، إصلاح الآقية التي تعرضت للتخريب من الغصبات الإرهابية. من الأهم شراء كامل الإنتاج الزراعي من الفلاحين في الحسنة وخاصة الشعير لأنه يزرع بكميات كبيرة، دفع فرق قيمة أكياس الخيش للإخوة الفلاحين، تأمين

وزير الزراعة: ننتظر حصاد مليوني طن من القمح

وزير الموارد المائية: إنفاق ١٥ مليار ليرة لإعادة

تأهيل مشاريع الري

وزير الصناعة: استجار المنتجات الزراعية والحيوانية

تفعيل مراكز الأعلاف في سنجار، السامح باستيراد الأنبيات الزراعية المستعملة نظراً لارتفاع أسعار الجديدة منها، تأمين طفايات حرائق خاصة في موسم الحصاد، تأمين الجرارات لإزالة الركام من مخلفات الإغنام إلى اليبادية لأنها مصدر اقتصادي مهم، تأمين الأنبيات للري، وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال بزازي أكد أن أي جمعية فلاحية

أثبتت نجاحها، وبالتالي يمكن تعميمها وتقديم الدعم لها، فهي تحقق قيمة مضافة لدعم الاقتصاد المحلي. كما شجع على إقامة مراكز للقريلة وأن تستفيد من بيع الأقماع من الدرجة الأولى والثانية بدلاً من طلب زيادة نسبة الشوائب من ١٦ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة وإنشاء مراكز تسهم في هذا الموضوع الذي له أهمية كبيرة. وزير المالية كنان ياغي قال: إنه تم هذا العام رصد مبلغ ٢٨ ملياراً لوزارة الزراعة وقد تمت إضافة ٥٥ ملياراً لوزارة العامة بتوجيه من الحكومة ليصبح رقم المبلغ النهائي ٨٣ ملياراً، إضافة إلى ٨,٥ مليارات لصندوق دعم الإنتاج الزراعي، و٥ مليارات لمشاريع الري الحديث، و٧ مليارات لصندوق التخفيف من آثار الجفاف. وبالنسبة لإمكانية حفر الآبار الارتوازية أضاف الوزير ياغي: إنه تم تضمين الضمان الخاصة الاعترافية للجمعية الفلاحية بمعدل ٦٠ بالمئة من كلفة الحفر لعشر سنوات بفائدة ١١ بالمئة، وقد بلغ حجم الإعفاءات ١٧ ملياراً واستفاد منها ٦٢ ألف فلاح. وبالنسبة لإعادة تفعيل فروع المصرف في المنطقة الشرقية أضاف: إن هناك خطة لتفعيلها حسب اعتمادات الوزارة. موضحاً أن ٢ بالمئة هي عمولة تمويل بين فروع المصرف الزراعي، و٥ بالمئة أجور نقل الأموال من فرع لفرع آخر للمصرف الزراعي.



وزيد صباغ وزير الصناعة قال: تسيي لجاناً لدراسة التكاليف وفيها ممثل عن الاتحاد العام للفلاحين لمناقشة ودراسة وإقرار الأسعار بما يرضي جميع الأطراف. أما ما يخص معمل الألبان في اليبادية زراعية مليون ونصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية والقمح وينتظر حصاد مليوني طن من القمح، مشيراً إلى أن حبة القمح تنسوي طلقة رصاص في ظل ظروف الحصار الحالية.

لا تأثير لتصدير مشتقات الحليب في أسعارها

قسومة: ما يصدر حالياً لا تتجاوز نسبته ٣ بالمئة من حجم الإنتاج الكلي



اللجوء للحليب المحفف المستورد الذي يعتبر سعره عالمياً مرتفع جداً وذلك لتغطية الحاجة. وأوضح أن الكمية المنتجة من الحليب البقري وحليب الغنم ومشتقاتها لا تغطي حاجة الأسواق لذا يتم حالياً ٥٠ بالمئة منه حليب طازج بقري وغنم و ٥٠ بالمئة منه حليب محفف المستورد الذي يعتبر سعره عالمياً مرتفع جداً وذلك لتغطية الحاجة. وأشار إلى أن الحكومة تسعى للتخلص من فقرة

إحدى وسائل التحايل على «الذكية»؛ ويلفت صاحب إحدى البطاقات الذكية إلى وسائل أخرى للتحايل عليها من أصحاب الأقران بغية طرح كمية من البطاقات في بسطات المدينة ويسعر أكبر من السعر الرسمي؛ «في بعض الأحيان تصل إلى صاحب البطاقة رسالة على موبايله باستلامه ٤ ربطات خبز لكنه لم يستلم سوى ربطتين، وليذهب الباقي إلى حساب صاحب القرن، كما يعتذر بعض مستحقي البطاقات من استلام مستحقاتهم من الخبز كاملة وليطرح صاحب القرن ما تبقى منها في بسطات الأرصدة»؛ ويسر أحد قاطني حي بستان القصر «لـالوطن» بقوله: «حصّة عائليتي من الخبز بموجب البطاقة الذكية ٤ ربطات يومياً يكفي احتياجاتنا منها الضعف، ونبيع ربطتين يومياً على البسطة بسعر ألف ليرة سورية وبربح ٨٠٠ ليرة، أي دخل ٢٤ ألف ليرة وسطيّاً في الشهر...»؛ أي انتحنت المحافظة ٨١١ نقطة بيع وفق البطاقة الذكية في المدينة والريف.

من أين يأتي الخبز إلى بسطات حلب رغم «الذكية»؟

خالد زنگلو

بما يزال الخبز الترميني يطرق أبواب المستلذين في حلب على الرغم من عدم إمكانية الحصول عليه من الأقران دون استخدام «البطاقة الذكية»، التي دخلت الخدمة في المحافظة ٢٤ الشهر الماضي، فمن أين يجري تزويد البسطات به؟ يقول أحد أصحاب بسطات الخبز في حي الأعظمية لـ«الوطن»: «إذا أردنا تحقيق هامش ربح جيد فعلينا تأمين البطاقة الذكية للحصول على الخبز يومياً من الأقران وبيعها على أصحاب البسطات، أما دون ذلك فإننا نعتمد على الأقران في توفير البطاقات ولتتخض أربابنا إلى النصف جراء اقتسامها مع أصحاب الأقران والعاملين فيها». ويشير آخر إلى أن لدى كل قرن عشرات البطاقات الذكية التي يحصلون عليها من أقاربهم أو أصدقائهم أو حتى شرائها من مستحقيها، وذلك لتصريف فائض الخبز لديهم أو حتى توفير الدقيق الترميني والمازوت المدعوم المخصص للقرن بما يعادل مخصصات هذه البطاقات، وهي إحدى وسائل التحايل على «الذكية»؛ ويلفت صاحب إحدى البطاقات الذكية إلى وسائل أخرى للتحايل عليها من أصحاب الأقران بغية طرح كمية من البطاقات في بسطات المدينة ويسعر أكبر من السعر الرسمي؛ «في بعض الأحيان تصل إلى صاحب البطاقة رسالة على موبايله باستلامه ٤ ربطات خبز لكنه لم يستلم سوى ربطتين، وليذهب الباقي إلى حساب صاحب القرن، كما يعتذر بعض مستحقي البطاقات من استلام مستحقاتهم من الخبز كاملة وليطرح صاحب القرن ما تبقى منها في بسطات الأرصدة»؛ ويسر أحد قاطني حي بستان القصر لـ«الوطن» بقوله: «حصّة عائليتي من الخبز بموجب البطاقة الذكية ٤ ربطات يومياً يكفي احتياجاتنا منها الضعف، ونبيع ربطتين يومياً على البسطة بسعر ألف ليرة سورية وبربح ٨٠٠ ليرة، أي دخل ٢٤ ألف ليرة وسطيّاً في الشهر...»؛ أي انتحنت المحافظة ٨١١ نقطة بيع وفق البطاقة الذكية في المدينة والريف.

ارتفاع عدد طلبات (صهاريج) البنزين بدمشق

٥٠ طلباً يومياً والمعتاد ٥٢ طلباً

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن»، عن ارتفاع وتحسن عدد طلبات (صهاريج) سادة البنزين في دمشق خلال اليومين الأخيرين حيث وصل لـ ٥٠ (صهريجاً) وهو رقم قريب من كامل احتياجات دمشق المقدر بـ (٥٢) وأن حالة الإزدحام أمام محطات الوقود للطلب على البنزين تراجعت مبيئاً أن تحول الطلب على المادة (البنزين) من ريف دمشق إلى دمشق بسبب حالة الإزدحام التي حصلت أمام محطات وقود دمشق. بينما بين أن متوسط طلبات مادة المازوت اليومية التي تصل لمحطات الوقود بدمشق تقرب من ٢٤ طلباً يومياً منها نحو ١٧ طلباً للمحطات (الكازيات) ونحو ٧ طلبات للخزانات المخصصة أيضاً لتوزيع هذه مادة المازوت في بعض أحياء دمشق. وبين أن هناك حالة متابعة يومية لتوزيع المحروقات وخاصة مادة البنزين كونها شهدت حالة ضغط وطلب مرتفع خلال الفترة الماضية

الأمدة ستقل من كمية الإنتاج ولكن هذا لن يمنعنا من الزراعة، وتأمين الدفقات السامدة للفلاحين. وزير الموارد المائية تمام رعد كشف أنه تم إنفاق ١٥ مليار ليرة سورية على مشاريع إعادة تأهيل مشاريع الري، مشيراً إلى البدء بورشة عمل الخطة الوطنية لإعادة تأهيل مشاريع الري بعد أن تم تقييم كل الأضرار التي لحقت بالسوسد وشبكات الري، مبيئاً أن مشاريع الري ستكون جاهزة قبل نهاية آذار وهناك خطة لإدخال مشاريع ري جديدة لري ٢٢ ألف هكتار في حمص وحمص و١٩ ألف هكتار في الغوطة الشمالية و٨٣ ملياراً، إضافة إلى ٨,٥ مليارات لمشاريع الري الحديث، و٧ مليارات لصندوق التخفيف من آثار الجفاف. وبالنسبة لإمكانية حفر الآبار الارتوازية أضاف الوزير ياغي: إنه تم تضمين الضمان الخاصة الاعترافية للجمعية الفلاحية بمعدل ٦٠ بالمئة من كلفة الحفر لعشر سنوات بفائدة ١١ بالمئة، وقد بلغ حجم الإعفاءات ١٧ ملياراً واستفاد منها ٦٢ ألف فلاح. وبالنسبة لإعادة تفعيل فروع المصرف في المنطقة الشرقية أضاف: إن هناك خطة لتفعيلها حسب اعتمادات الوزارة. موضحاً أن ٢ بالمئة هي عمولة تمويل بين فروع المصرف الزراعي، و٥ بالمئة أجور نقل الأموال من فرع لفرع آخر للمصرف الزراعي.

وزيد صباغ وزير الصناعة قال: تسيي لجاناً لدراسة التكاليف وفيها ممثل عن الاتحاد العام للفلاحين لمناقشة ودراسة وإقرار الأسعار بما يرضي جميع الأطراف. أما ما يخص معمل الألبان في اليبادية زراعية مليون ونصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية والقمح وينتظر حصاد مليوني طن من القمح، مشيراً إلى أن حبة القمح تنسوي طلقة رصاص في ظل ظروف الحصار الحالية.

لا تأثير لتصدير مشتقات الحليب في أسعارها

قسومة: ما يصدر حالياً لا تتجاوز نسبته ٣ بالمئة من حجم الإنتاج الكلي



اللجوء للحليب المحفف المستورد الذي يعتبر سعره عالمياً مرتفع جداً وذلك لتغطية الحاجة. وأشار إلى أن الحكومة تسعى للتخلص من فقرة